

لذلك كافية في كونها صريحا فينبغ من غير شبهة وما اشهر عندهم من اللفظ المستعمل  
 في الطلاق فان كان لفظ طلاق او اقرنا الشترق منها فهو بان على صلح حبه  
 او لفظ كذا بزمادركه الا يذنب بان يكون كذا بزمادركه وان اشهر على الصبح اذ  
 اذا خذ الصراحة ليس ولا اشهر لفظا فالجم من اشياء بل ما خذها فكر اللفظ  
 في الكتاب او السنة او ما ذكره وان عثرنا بزمادركه بان اشهر ونوى به  
 الطلاق او ما لم يذكر فيه انه صريح ولا كتابه فهو كذا بزمادركه بان اشهر بان فان كان  
 نائبا في الكتاب بزمادركه الصريح **مسئل** عا اذا قال الزوج لا جنبني خال امرأتك  
 بالف او يتوبك مثلا فانك الاجنبى فبذلك الطلغ ولم يفعل بالف عليك على الصبح  
 فاجاب اما في يتوبك فكيفي فبذلك ولا يحتاج الشترق واما في بالف فلا يكون  
 يعزل عليك او يبيد **مسئل** عن من حاله من وجهه الصلح لدمها  
 لا بد منها فالعك **واجاب** بقوله اذا كانت محجوا عليها بسعة فان بلغت محجوا  
 له منها او دناها واستمرت عليك فان علق الزوج طلاقها على الثمام حال اذ  
 لم يصفه لم يقع عليه لفساد الثمام وان لم يعلنه على ذلك وضع رجعا  
**باب** **الطلاق** **مسئل** ما لو كثر في جوابك السا بقول  
 المسئلة لا بد في الشهاكة في الالكرة من المنفصل الاخر جوابك في احد الالكرة فان  
 رايها لا تدر كلاما في نهم الراجح **مسئل** **واجاب** بان هذا الالكرة ان يرد  
 عليه بعباب كالحل لاجله يؤثرا لها فلا اتمام على ما كره عليه بشرط ان يغلب  
 على ظنه انه يحق بما هدره ان استعجب من ذلك وان يجر عن دفع نحو **مسئل** **واجاب**  
 او استغناء ولا يشترط في العاجل بل يفي الوعد لفظا ويخرج به الاجل حتى  
 لا يضره عند فلا يحصل به الالكرة ويختلف باختلاف المكروه والمكروه عليه فقد  
 يكون الشيء اكرها في شخص او فعل دون اخر مما يحق به الالكرة على الطلاق  
 ويخرج دون الثمال ونحوه الحق بعد نحو طوبى لى وضع عند الناس او يتوب  
 وحيد او طواف في سون الذي مرفق او اطلاق ولد او والد او مال يفي على المكروه  
 هذا اما صحته في الروضة فان كان في بعض تفصيله نظر وهو قال ومن ثم هو  
 الذي يشترط ما حكمه بالنسب ويحلها في كاسلته وقال في الشرحين انه لا يرجح عند

الذرية

الا بنة انه يحصل بعد ومن مثل او قطع او اخذ مال او نذر او امره بما يحبس  
 او استخفاف ويختلف الثلاثة انما هي باختلاف طمعات الناس **مسئل** **واجاب**  
 يتخلف به ما قبلها نعم الا وجه ما اخذت الروابي وجزم به جميع ما عدا ذلك  
 انه يتخلف به اخذ المال الصيا والاصح الالكرة بخير طلق زوجك والا ذلك فنتي  
 او مثل ذلك فضا صا ولو لم يزل له الموصون لا يتخلف حتى يتخلف بالطلاق انما لا يخبر  
 بنا تخلف لم يذكر فيهم لم يثبت لهم الروم على الخلف بخلاف من الالكرة  
 ظالم على الالكرة على زيد او ما له وقد اكرهه من غير عمل في جملته بحيث بالطلاق فتلد  
 كما به انما يعلم فان يقع بحكمة الطلاق لانه في المصنفين لم يكره على الطلاق بل في شبهة  
 وبين الالكرة واعلم من طلق او طام او ضرب من نذر او امره بما يحبس فان ابنته كان غير  
 قرينة تجس او يرسيم او كونه في دار ثلث ظالم صدق في شبهة وبطلت تصرفا في الالكرة  
 مع قيام تلك القرينة عليها وان ابنته ان هناك قرينة لم يصدق في نعم لم يطلب  
 بين من اكرهه كونه كرها بان لا يعلم ذلك فان حلف كذلك في ذلك والاحلف وتدل  
 نضرة ايضا والمسئلة المشار اليها في السؤال سابقا او ابل الدعوى **مسئل**  
 عن شخص في ليد وجهه ان خرجت من الدار غير اذ في فان طلق ثلاثا ثم ان  
 غاب عنها مدة واشهد شاهدين بان اذن لها في الخروج والقال انها خرجت  
 فتدل بلوغ الاذن لها قبل يقع الطلاق لصد في خروجها بغير اذن الا ان خرجت  
 بعد الاذن منه وان لم يبلتها فاجاب اذا اذن لها في خروجها لم يقع عليه طلاق  
 وان لم تقبل خروج الاذن من على الاصح لان المعاق على الخروج من غير اذن ولم يوجد  
 احد عليها بالاذن فليس على عليه الالفاظ ولا عرفا في بشرط وجوده نعم ان اراد  
 التعلق عليه وفي الطلاق الثلاثة **مسئل** عا لو قالت امرأة لزوجها اطلقني  
 لك تمام طلاق في نازبه الا برافعال انما طلق هل تطلق ثلاثا او واحدة **مسئل**  
 عن عراج ها بغيرها نام فان اراد به ثلاثا او دون نزل كلاما عليه وان اطلقت او قال  
 لم ارد الا اصل الطلاق لاعد وانزل على نواة او صرح به وهل يفسخ الزوج  
 او يزل على جوابك **واجاب** عا اراد بقوله انت طالق الا بدلم يقع عليه الاطلاق  
 واحدة وان جعله في معاينة امرأتها فان صح امرأها فان وجهه في شرط الالكرة

تف